

## النظرية السياسية عند الإمام أحمد بن تيمية (\*)

إعداد الباحث  
حسن كوناكاتا (\*\*)  
عرض وتعليق  
أ. حامد عبد الماجد (\*\*\*)



فى مقدمة الدراسة يحدد الباحث أهدافه من دراسة هذا الموضوع، إذ يرى أن الكتابات القليلة التى تناولت الجانب السياسى من فكر الإمام أحمد بن تيمية- قدمت ذلك الجانب فى إطار الفهم الغربى ومقولاته؛ أما هو فإنه يحاول كما يقول "توضيح نظرية ابن تيمية السياسية، كما هى عليه بعيداً عن المنظور الغربى، إذ يتناول كل فكر من خلال مقولات: التقدمية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساواة.. إلخ.

ويقدم الباحث مثلاً على الدراسات التى بحثت فكر ابن تيمية فى إطار الفهم

تأتى هذه الدراسة لأحد أهم المفكرين المتهدين الإسلاميين، وهو الإمام أحمد بن تيمية، والذى ما زالت أفكاره واجتهاداته تلقى بتأثيراتها على مسار الفكر والحركة الإسلامية حتى اليوم فى مختلف المجالات..

وهى تركز على جانب يعتقد الباحث محققاً أنه لم يحظ بالعناية الكافية- رغم كثرة الدراسات عن ابن تيمية وتنوعها- ألا وهو الجانب السياسى، ولذلك كانت هذه الدراسة عن هذا الجانب من فكره الموسوعى والمتعدد الجوانب والأبعاد.

(\*) رسالة دكتوراه - كلية الآداب، قسم الفلسفة، ١٩٩٢ - ١٩٩٣ م.

(\*\*) باحث يابانى- يعمل محاضراً فى جامعة طوكيو..

(\*\*\*) مدرس العلوم السياسية المساعد- كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة.

والم منظور الغربى، وهو كتاب قمر الدين خان "الفكر السياسى لابن تيمية"- متقدداً إياها؛ لعدم تلخصها من الوعى الذاتى، وسيطرة مقولات المنظور الغربى على تحليله ورؤيته لفكر ابن تيمية السياسى.

وهو بذلك يعلن ومنذ البداية اعتناقه من أسر التبعية للمنهج والم منظور الغربى ومقولاته، وتقديم رؤية على قدر من التميز، وهكذا فإنه يحدد منهج تناول الموضوع- بأنه منهج موضوعى تحليلى يعتمد على تحليل النصوص، والفهم الموضوعى لها فى سياقها الذى وردت فيه، بل وفى سياق فكر ابن تيمية كله، وعبر المنطق المسيطر على هذا الفكر، ومن ثم فهو يحاول تحليل فكره السياسى، وإعادة تركيبه من خلال تحليل نصوصه تحليلأ كاملاً، ثم نظمها من جديد بترتيب منطقى موضوعى بغض النظر عن الترتيب الأصيل فى مؤلفاته...

ولا يعنى استخدام هذا المنهج- من وجهة نظر الباحث- عزلاً لفكر ابن تيمية عن سياقه التاريخى، بل إن الأمر على العكس، إذ أن الباحث يهدف إلى الكشف عن خصائص الفكر السياسى لابن تيمية فى إطار السياق التاريخى لتطور الفكر السياسى الإسلامى؛ بغية

الكشف عن تميز مقولات ابن تيمية وتفردا بالنسبة للفكر السياسى السابق عليه، وأثرها الواضح على الأفكار اللاحقة، خاصة وأن ابن تيمية يعتبر من أكثر المفكرين الإسلاميين تأثيراً فى التيارات الإسلامية المعاصرة.

ويذكر الباحث أنه عانى من صعوبات متعددة فى دراسته، وإن لم يعلن عن بعضها والتى تتعلق باللغة، والخلفية الشرعية اللازم توافرها لمن يتصدى لمثل هذا العمل المهم، وإنما يذكر صعوبات عامة يعانى منها كل من يتصدى لبحث فكر ابن تيمية: تنوع مؤلفات ابن تيمية، وإسهاب أسلوبه، واستطراده فى المسائل الفرعية، الأمر الذى يفرض على الباحث بذل جهود مضاعفة لتكوين صورة متكاملة عن حقيقة أفكاره، حيث عليه أن يلم شتات هذه الصورة من مؤلفات كثيرة لا يلتزم فيها ابن تيمية بوحدة الموضوع.

كما أن طريقة ابن تيمية فى التأليف جدلية؛ إذ كثيراً ما يدخل فى نقاش هامشى معرجاً على مسائل فرعية، مما يؤدى إلى ضياع مقصوده الرئيسى أو يصبح على الأقل غامضاً أمام القارئ..

كما أن ابن تيمية يصنف كتاباته فى إطار الالتزام بالدفاع عن مذهب أهل الحديث وآرائهم... ومن هنا ينشأ الخلط

المرحلة تعمدوا اسقاط باب الإمامة من كتبهم الفقهية لأسباب سياسية. ويرى الباحث أن أول محاولة لتأسيس نظرية الإمامة من حيث طرق ثبوتها ووظائفها، كانت مع الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) الذي جمع بين علمي: الكلام، والفقه، حيث أخذ من الأول (طرق ثبوت الإمامة، وصفات الإمام)، ومن الثاني (وظائف الإمامة).

ويقدم الباحث في نهاية هذا الفصل جدولاً بظهور أحكام تولية الإمام في الفقه السني بمذاهبه: (الشافعية بداية من حلية الفقهاء للرازي (٣٩٥هـ)، وانتهاءً بالفقه الميسر لأحمد عيسى عاشور (١٤١٠هـ) عبر ثلاثة وخمسين فقيهاً شافعيًا في مؤلفاتهم الأساسية)، (الحنابلة بداية من مختصر الخرقى للخرقى (٣٣٤هـ) وانتهاءً بالأحكام لعبد الرحمن النجدي (١٣٩٢هـ) عبر ستة وثلاثين فقيهاً حنبليًا في مؤلفاتهم الأساسية)، (المالكية بداية من العتبية للعتبي (٢٥٥هـ) وانتهاءً بدليل السالك لمحمد محمد سعد (١٤١هـ) عبر سبعة وعشرين فقيهاً ومؤلفاً)، (الأحناف بداية من مختصر الطحاوي للطحاوي (٣٢١هـ) وانتهاءً بعقود الجواهر المنيفة للزيدي

بين آراء ابن تيمية، وآراء أهل الحديث.. رغم وجود قدر من التمايز بينهما. ورغم هذه الصعوبات فإن الباحث يمضي في دراسته، فيقسمها بشكل جيد إلى خمسة فصول تكون الصورة الكلية للنظرية السياسية عند الإمام أحمد بن تيمية، يؤدي أحدهما للآخر منطقيًا.. فمثلاً في الفصل الأول يركز على (نظرية الإمامة في الفقه السني) ليكوّن الإطار أو المقدمة الحقيقية لتناول نفس النظرية لدى ابن تيمية (أحد أهم أعلام الفقه السني) وذلك في الفصل الثاني.

وبداية يرى الباحث - في الفصل الأول نظرية الإمامة في الفقه السني - ضرورة بحث الإمامة في أبعادها الفقهية، إذ الشائع هو تناولها في نطاق علم الكلام، ذلك أن تناول الإمامة في إطار الفقه هو الذي يقدم لها تسويغها الشرعي وأساسها النظري، ولذلك فإنه ركز على وضعها في الفقه الإسلامي عبر مراحل تطوره المختلفة وصولاً لعصر ابن تيمية.. وفي تتبعه يخرج الباحث - متأثراً بآراء أستاذه - أن الفقه حتى القرن الخامس الهجري.. لا يقدم نظريات دقيقة ومتكاملة عن إقامة نظام للخلافة، وطريق نصب الإمام، ويذكر أن فقهاء المذاهب الأربعة في تلك

(١٢٠٥هـ) عبر ثلاثين فقيهاً ومؤلفاً، ورغم الانتقائية في هذه الجداول إلا أنه يذكر - بالفعل - أهم الأعمال الفقهية التي تعرضت لموضوع الإمامة في الفقه السني، وهو بذلك يقدم جهداً تصنيفياً على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمن يقوم بعد ذلك على بحث الموضوع لطريقة أكثر تعميقاً من بعده، أو في إطار مذهبي مقارن مثلاً.

وبعد أن يتكلم الباحث عن تأسيس الإمامة بين (الفقه وعلم الكلام) مركزاً على الفقه. ينطلق إلى النقطة التالية لبحث: هل الإمامة عقد اجتماعي أم خلافة للنسبة.. ويركز على كتابات الماوردي، وأبو يعلى (في الأحكام السلطانية).. والجويني (غياث الأمم في التياث الظلم). فالأول (الماوردي) يرى طريقان لثبوت الإمامة: اختيار أهل الحل والعقد، وعهد الإمام لمن بعده.. أما ثبوت الإمامة بغير عهد ولا اختيار - أي بالتغلب والاستيلاء - فلا يقر بها الماوردي بالنسبة للإمامة العظمى، وإن كان قد اضطر إلى التسليم بها في الإمارة الإقليمية. وربما كان ذلك انعكاساً للحالة السياسية التي كانت سائدة في الدولة العباسية الثانية، ويرى الباحث أن بنية الإمامة واختيار الإمام عند الماوردي، هو عبارة عن اكتشاف

أو تحديد من هو الأحق بالإمامة، وليس عقداً اجتماعياً ينشئ النظام ويكوّن سلطته، حيث إن الإمامة تلقت سلطتها من كونها خلافة النبوة، فمصدرها إلهي أو شرعي، ليس إنسانياً أو دنيوياً، بل إن منصب الإمام - في حد ذاته - مصدر سلطة النظام أو الجهاز السياسي، والذي هو عبارة عن بنية هرمية على رأسه الإمام، الذي هو في الوقت نفسه مصدر السلطة، على خلاف بنية النظام الديمقراطي الذي تكون فيه الشعوب مصدر السلطة ويتم تقلد السلطة بتفويضها... وليس هناك - كما يرى الباحث - خلاف بين أبو يعلى والماوردي بخصوص ما سبق.. أما الجويني (٤٧٨هـ) في كتابه (الغياثي) فيقرر بطريق القهر والغلبة كطريق للوصول إلى السلطة، وانعقاد الإمامة، ويقرر إمامة المستولى غير المستجمع للشروط ما دام متغلباً ومستبدّاً بالسلطة، إلا أنه يشترط لهذا الوالي مراجعة العلماء، أي أنهم يلعبون دوراً كبيراً في إدارة الدولة عند غياب الإمام.. وهكذا يعضي الباحث في تتبع موقف الفقهاء - وفقاً للتقسيم المذهبي - من قضية الإمامة ليصل إلى أن محاولة تحديد الإمامة في الفقه الشافعي بدأت بالماوردي وأكملها الرافعي والنووي. أما

الملكية فقد أخرج بعضهم الموضوع من النسق الفقهي العام، بينما أدخله بعضهم فيه تأثراً بالشافعية وبتحديداتهم لشروط الإمامة وطرق انعقادها، الأمر الذي يؤدي إلى القول بأن الملكية يفتقرون إلى رأى متميز بخصوص هذه المسألة. أما الأحناف؛ فإن مراعاتهم لسياسة الأمر الواقع، أدت بهم في النهاية إلى إقرار إمامة المتغلب، حتى أنه أصبح لديهم القهر وتنفيذ الأمر هو أساس الإمامة الحقيقي دون غيره. أما الحنابلة فإنهم لا يختلفون كثيراً عن الآخرين، فقد بدأت محاولتهم بـ "الأحكام السلطانية" لأبى يعلى، ثم زيدت طرق نصب الإمامة؛ حتى أصبحت خمسة، وهى: إجماع أهل الحل والعقد، عهد الإمام لمن بعده، الشورى في نطاق عدد محدود، اجتهاد أهل الحل والعقد، القهر.

وينتقل الباحث لاستعراض فقه الإمامة في العصر الحديث، ويرى أنه جاء كرد فعل على كتاب (على عبد الرازق - الإسلام وأصول الحكم)، والإشكالية التى أثارها حول طبيعة الإسلام، وهل هو دين ودولة أم أنه دين فقط لا علاقة له بأساليب الحكم والسياسة؟ ويرى الباحث أن احتلال هذا الكتاب لبؤرة الاهتمام فى فقه

الإمامة يرجع إلى أنه تم تأليفه فى فترة عصيبة فى تاريخ الأمة الإسلامية بعد سقوط الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ١٩٢٤م، وظهور كتب عديدة للرد عليه، ويذكر الباحث من أهمها كتاب (الخلافه) لرشيد رضا الذى رفض إمامة المتغلب، وحث على مقاومتها بالقول والفعل أى القتال. وقال بسلطة الأمة مؤكداً أهمية الشورى، وطاعة الأمير عنده تابعة لطاعة الجماعة.. ويضيف الباحث أن جمهور الباحثين فى فقه الإمامة من المحدثين يرفضون تولية الإمامة بالقهر والغلبة؛ لأنه مخالف لمبدأ الشورى ويورد فى هذا المجال قول الشهيد عبد القادر عودة: "ولقد قبل الفقهاء إمامة المتغلب اتقاء وخشية للفرقة، ولكنها أدت إلى أشد الفتن وإلى تفريق الجماعة الإسلامية، وإضعاف المسلمين وهدم قواعد الإسلام" ويقررون أن الطريق هو البيعة، وأنها نوعان: بيعة الانعقاد، بيعة الأمة أو الطاعة، وتذهب الأكثرية إلى أن الإمامة لا تثبت إلا بعد بيعة العامة؛ لأن الأمة مصدر السلطة فى الإسلام، وما أهل الحل والعقد إلا ممثلون لإرادة الأمة. وينتقل الباحث بعد هذا التمهيد لآراء الفقه السنى فى المسألة لبيان رأى الإمام أحمد بن حنبل، يقول الباحث: إن الإمامة - عند الفقهاء - هى النظام الذى

تتعلق شرعيته على شخص الإمام كخليفة النبي، الذى تثبت إمامته بالطريق الشرعى المقرر فى الفقه. أما الخلافه عند ابن تيمية ليست نظاماً معيناً، بل هى كيفية الحكم على صورة الخلفاء الراشدين.. وبالتالى فهى مفهوم حركى متطور. أما عن كيفية تولى السلطة، فىرى الباحث أن ابن تيمية كان ينظر إلى الإمامة كأمر واقع، وتحدث عنها بأنها "تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماماً حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان".. فالإمامة تعد أمراً من الأمور الواقعية التى لا ينبغى الخروج عليها؛ خوفاً من أحداث فتنة، وهكذا فإن ماهيتها تكمن فى "القدرة الحاصلة" على حد تعبيره - وهو ما يوازى بالتعبير المعاصر - "سلطة الأمر الواقع" - وهكذا - كما يرى الباحث - فإن الإمامة عند ابن تيمية غلبة وقهر، وقد جاء رأيه أساساً من تحليله لواقع الأمة فى ذلك الوقت، وعندما حدث نوع من المبايعة، كانت لاحقة على تمكن الإمام من السلطة، أى أن البيعة جاءت تأييداً لأمر واقع، وكتصديق عليه باستثناء حالة أو حالتين فى الفترة المبكرة للدولة

الإسلامية، وهكذا فإن مفهوم البيعة عند ابن تيمية - كما يرى الباحث - لا ينبغى فهمه فى المنظور الديمقراطى وفق مفهومها الحديث، ولكنه مفهوم "واقعى بحت" لا يشير إلا إلى واقع حصول القوة، كما هو واضح فى اختياره للفظ "الشوكة"، ويزداد ابن تيمية قرباً من النزعة الواقعية عندما يبين أن الله تعالى لم ينزل الشريعة وحدها، وإنما ضم إليها تأييد "السيف والحديد"، وهكذا فإن الولاية تتضمن ممارسة سلطة القهر الفعلية التى ترغم على الخضوع للشريعة، وعلى هذا الأساس يعتبر ابن تيمية أن حقيقة الإمامة هى القدرة والسلطان، والإمام المطاع هو القادر، وهذه البلورة لحقيقة الإمامة أخذها ابن تيمية من خلال نقده لمفهوم الإمامة عند الشيعة، وبالذات مفهوم الإمام المهدي المنتظر، باعتبار أنه غائب لا قدرة له ولا سلطان، وأوضح ذلك بالمقارنة بين الرسالة والإمامة، أى بالمقارنة بين وجوب طاعة الرسول، وطاعة الإمام.. ويرى الباحث أنه فى حين أن الإمامة - عند الفقهاء - بنية هرمية فيضية - قمته ومصدرها معاً - هو الإمام.. فإن تصور الإمامة عند ابن تيمية قائم أيضاً على فكرة البنية الهرمية، ولكنها ليست فيضية، أى أن منصب الإمام على قمة

هذا كرأس له، ولكن الإمامة ليست مصدر ولاية هذا النظام، بل الإمامة جزء فقط من أجزائه، وإن كانت سلطتها أكبر من السلطات الأخرى الموجودة في المجتمع، وبالتالي فإن كل واحد من الرعية له ولاية ذاتية - بحسب قدرته وإمكاناته - بدون تفويض الإمام، وإن كان الإمام يحدد وظائف الرعية، فإنها تقوم على أساس قدراتهم الذاتية - أى على أساس معين - الكفاءة.. وقد عالج ابن تيمية قضية القدرة في إطار المسؤولية الإنسانية، وبالتالي استطاع أن يقدم أساساً متيناً لنظريته فى الولاية، فالمسؤولية السياسية لا معنى لها دون تكليف، والتكليف لا معنى له بدون القدرة على الفعل والكف، ولا تكفى أيضاً الاستطاعة الشرعية لوجود الفعل وتحققه، إذ يلزم حدوث شرط ثالث، وهو الإرادة... وهكذا فإن مناط الوجوب هو القدرة، فيجب على كل إنسان بحسب قدرته، وعلى ذلك - كما يرى الباحث - فإن شرعية الإمام المتغلب ثبتت عنده امتداداً منطقياً من مفهومه للقدرة الإنسانية والولاية الإسلامية، وليس تبريراً لحكم الطاغوت، إذ أن المتغلب هو له سلطان ينفذ به أمره ونهيه بين الناس، وبالتالي يلى أعظم ولاية إسلامية منصب الإمامة؛ ليقوم بـ "الأمر

بالمعروف والنهى عن المنكر" وهكذا تمكن ابن تيمية من تأسيس شرعية الإمام المتغلب على قيامه بأعظم ولاية فى الأمة.

ينتقل الباحث فى الفصل الثالث لبيان مفهوم الأمة عند ابن تيمية، وهو اختيار موفق؛ لأن جوهر النظرية السياسية - بالإضافة إلى القيم السياسية الأساسية "العدالة، الحرية، المساواة" - موضوع العلاقة أو الرابطة السياسية.. بين الأمة والإمام، بمضمونه، وأبعاده، وأطرافه... إلخ - ويعالج الباحث فى هذا الإطار وراثته النبوة بين الأمة والإمام، فالأمة الوارثة للنبوة، وهى لا تجتمع على ضلالة، وهى تقوم بوظيفتها أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر باعتباره واجباً تكليفاً يتضمن معانى الرقابة، والنقد، والمتابعة بكل ما لذلك من دلالات سياسية، ويجب فهم تلقى الأمة أو وراثتها لهذا الواجب التكليفى فى إطار "مقصود الولاية الإسلامية" أيضاً معيار لاستمرارية الرسالة فى التاريخ.

ويفرق الباحث بين - تصور الفقهاء - الذين يعتبرون الإمام خليفة الرسول القائم بحراسة الدين والدنيا، ثم يستخلف رعاياه نيابة عنه، فهى نظرية



فى "خلافة الفرد"، أما ابن تيمية فنظريته فى "خلافة الأمة" الوارثة للنبوّة، والحفاظة للشرع، والتى تملك حق الشهادة على البشرية، وتقوم شهادتها مقام شهادة الرسول عليها، وينتقل الباحث ليرى موقع الأمة فى علاقتها بالسلطة فى فكر ابن تيمية، وفقاً لنظرية القهر والغلبة، فإن السلطة التنفيذية فى يد حاكم الدولة، ولكن وفقاً لنظريته فى علم أصول الفقه- فإن السلطة التشريعية تتوزع بين جهات ثلاث هى: القرآن، والسنة، واجتماع الأمة، وبذلك يمكن القول: إن الأمة تعد عند ابن تيمية مصدراً من مصادر السلطة التشريعية..

ومن الواضح هنا ارتباط قضية السلطة بقضية الإجماع، وارتباط هذه الأخيرة بقضية وراثة الأمة للنبوّة، وانتقال العصمة من النبى إلى الأمة، الأمر الذى يكشف الأساس الدينى للإجماع، وبالتالي لسلطة الأمة عنده، ثم ينتقل الباحث بعد ذلك إلى بيان غربة الإسلام فى الأمة والفرقة الناجية، فإذا كان ابن تيمية قد قال: بأن الأمة الإسلامية هى خير الأمم، إلا أن هذه الخيرية تأخذ فى التراجع بسبب غربة الدين شيئاً فشيئاً، ولكن هذا الأمر لا ينسحب على كل طوائف الأمة فى مجموعها، بل على كل من يخالف الفرقة

الناجية، وهى الطائفة الحفاظة للإسلام زمن الغربة، ووجود هذه الطائفة هو الذى يؤكد عصمة مجموع الأمة، حيث تعمل على بيان الحق عندما تنحرف بعض أجنحة الأمة عنها، مما يؤكد بدوره استمرارية الرسالة فى التاريخ، ولعل هذا يبين اختلاف وضعية الأمة الإسلامية عن الأمم السابقة من جهة أن تلك الأمم كان الله يبعث إليها الأنبياء عندما تضل، بينما نقل الله عصمة الأنبياء إلى الأمة، فالإسلام الحق سىظل محفوظاً فى الأمة، ولكن الأمة بمعنى "الجماعة الجزئية"- من أهل دين معين، وهؤلاء كانوا يسمون أحياناً (أهل الحديث)، (أهل العلم)، (أهل الحديث والسنة)، (أهل السنة والجماعة)، وعلى ذلك فاصطلاح الجماعة عند ابن تيمية لا يعنى (الأغلبية)؛ لأن الحق ليس ضرورياً أن يكون (الأغلبية)، ومفهوم الغربة ذاته يتعارض مع مفهوم الأغلبية؛ لأن الغرباء يكونون دائماً أقلية، ويرى ابن تيمية أن هذه الغربة تزول بالتجديد، حيث يبعث الله لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها، وكما يقول ابن تيمية: "التجديد إنما يكون بعد الدروس، وذاك هو غربة الإسلام"، ويضرب ابن تيمية مثلاً من الخبرة التاريخية بخلافة عمر بن عبد العزيز.



وينتقل الباحث بعد ذلك إلى بحث، هل يؤدي قول ابن تيمية بالفرقة الناجية (أهل الحديث...) إلى النزعة النخبوية؟ ويجيب الباحث على ذلك بالنفي، إذ أن مفهوم ابن تيمية عن أهل الحديث من السعة والمرونة بحيث ينفي أى دلالة نخبوية؛ لأنه لا يعنى الطبقة الخاصة العاملة بالحديث- وإنما يعنى الخاصة والعامة على السواء، بشرط التمسك بالعمل وفق منطوق الحديث النبوى، فليس هناك إذن تفرقة جامدة بين طبقة العلماء (الخاصة)، والجهال (العامة) بحيث تؤدي إلى استقرائية ما فى الأمة، وإذا كان ابن تيمية يرفض النخبوية، فإنه يفتح الباب واسعاً أمام مشاركة العامة أو الجماهير، ومن الأدلة على ذلك موقفه من (الاجتهاد)، حيث فتح بابه للجميع، كل بحسب علمه وقدرته، ولا يتحقق الرقى بمستوى الوعى السياسى إلا من خلال عملية الاجتهاد، الذى يقتضى العلم بالشرع وبالواقع فى الوقت نفسه، وبالتالي فلاهتمام بشئون الأمة مفتوح أمام جميع طبقاتها...، كما أنه وسع من مفهوم الاجتهاد؛ حتى اتخذ أبعاداً سياسية، ويؤكد ابن تيمية أن مفهوم الاجتهاد ذو طابع ديناميكى مفتوح، كما يؤكد فى تصوره للعلاقة بين الخاصة والعامة من أنها ليست علاقة

تسير من أعلى إلى أسفل، وإنما هى علاقة جدلية تبادلية، وليس لها اتجاه واحد بالسمع والطاعة فقط... وينتقل الباحث بعد ذلك ليتكلم عن (دولة الشريعة عند ابن تيمية)، وذلك فى الفصل الرابع من دراسته، فهو يرى أن ابن تيمية يتكلم عن "دولة الشريعة"، وما يهيمه أن يسير الواقع طبقاً للسياسة الشرعية فى ظل الدولة القائمة، وقد كان مفكراً فى زمن كانت فيه الأمة على مفترق طرق، حاول أن ينقذ ما يمكن إنقاذه، ولذلك يتكلم كثيراً عن الشريعة وقليلاً عن الخلافة... ولكن هل تطبيق الشرع عند ابن تيمية فى ظل أى نظام من أنظمة الحكم ينجم عنه بالضرورة "دولة الخلافة"؟ يقول الباحث: إن ابن تيمية يرى أن الخلافة هى تطبيق الحاكم المستوفى للشروط، والمختار من قِبَل الأمة، لأحكام الشرع، بهدف تحقيق مقاصده، وهذا ما يفصل "الملك" عن "الخلافة".. الهدف أسلوب اختيار الحاكم وشخص الحاكم نفسه ورغم أن الأحكام الشرعية كانت مطبقة فى حكم معاوية، فإن الباحث لا يجد عند ابن تيمية تسمية لحكم معاوية بالخلافة، ويرى الباحث لهذه الأسباب، فإن ابن تيمية يوجز الحديث عن الخلافة حيث أن الخلافة فى الحقيقة تجاوز



للدولة، وهذا أمر غير ممكن فى ظل الظروف القائمة فى ذلك الوقت، ومن ثم فإن الحل المتاح هو محاولة إصلاح الدولة "السياسة الشرعية" فى إصلاح الراعى والرعية، ومن هنا فإن واقعية ابن تيمية تتمثل فى إدراكه للواقع التاريخى بأن الخلافة تستلزم نظاماً لا يمكن تحقيقه فى ظل الظروف التى كان يعيشها، ومن ثم لابد من العيش فى انتظار تحقيقها داخل دولة شرعية، أى دولة تطبق الشرع والسياسة الشرعية.

وينتقل الباحث بعد تحديد مفهوم السياسة الشرعية لدى ابن تيمية (أداء الأمانات: "ولايات" أو كيفية توزيع القوى العاملة فى المجتمع، "وأموال": كيفية جمع المال وتوزيعه بأسلوب شرعى، الحكم بالعدل: حدود الله وحقوقه، الحدود والحقوق المتعلقة بأدمى معين).. إلى بيان ارتباط هذا المفهوم بالتوحيد، وبالتحديد بتوحيد الألوهية أو مبدأ "الحاكمية لله"، لأن حكم الله لا يتحقق إلا من خلال شرعه، ويرى الباحث مع أن توحيد الربوبية هو الأساس لتوحيد الألوهية، وبمثابة خطوة منطقية لابد أن تكون سابقة عليه، فإن توحيد الربوبية لا يقتضى بالضرورة تحقق توحيد الألوهية، (الثانى يستلزم تحقق الأول) والعكس غير صحيح، فقد

يكون هناك من يقر بتوحيد الربوبية ومع ذلك لا يحقق توحيد الألوهية، وهنا نصل منطقياً - حسب ابن تيمية - إلى أنه حكم بتكفير كل من لا يلتزم بالشرعية، ولا يسير على درب السياسة الشرعية، وبعد ذلك يتطرق الباحث إلى السياسة الشرعية فى مجال الاقتصاد، ثم فى مجال العقوبات..

ويتناول الباحث بعد ذلك مسألة الخروج على الشرعية، ويرى أن الخروج الحقيقى يكون على الشريعة وليس على الإمام، فالأخير ليس مركزاً للشرعية، والشريعة هى المعيار لشرعية أى نظام كان، وهى القيمة العليا التى تعطى للنظام السياسى شرعيته"، ويرى الباحث أن ابن تيمية يختلف فى ذلك عن بقية الفقهاء الذين يرون أن الخروج على الشرعية يتمثل فى الخروج على الإمام، ويستعرض آراء الفقهاء حول مسألة "البغى" و"الخروج"، ويرى الباحث أن الإمامة عند ابن تيمية خرجت من طور الخلافة إلى طور الملك، الذى ينعقد بالقهر والغلبة، ومن ثم فإن المبدأ الذى يأتى بالملك إلى العرش هو المبدأ ذاته الذى يخول الخروج عليه؛ لأن الإمامة - حسب هذا المنطق - أصبحت ذات صبغة واقعية (سلطاناً طبيعياً)، ومن هنا فإن الإمام والخارج عليه سواء باعتبار أن

كليهما معتمد على الشوكة والغلبة وشرعيتهما تستند إلى قانون القوة وليس إلى أسس من الشريعة، وعليه فليس أحدهما إماماً شرعياً والآخر باغ، وإنما كليهما متنافس على السلطة، وقد انتقد ابن تيمية الفقهاء لتجاهلهم مناقشة حكم الخارجين على الشريعة، حيث إنهم ركزوا على حكم الخروج على الإمام فحسب، وعندما ناقشوا القضية الأولى ناقشوها باعتبارها من نفس نوع القضية الثانية.. وانتهى ابن تيمية إلى وجوب قتال الخارجين على الشريعة أو بعض أحكامها المتواترة، وحول مفهوم الردة الذى يتحدث عنه الفقهاء من مفهوم فردى إلى مفهوم جماعى يتسق مع مفهوم جيل الصحابة عن الردة.

وهكذا يصل الباحث إلى تقرير "أن ابن تيمية قدم مفهوماً جديداً لشرعية النظام الحاكم؛ لأنه اعتبر هذه الشرعية مستمدة من اتباع الشريعة، وهى تحقيق توحيد الألوهية وتحقيق مقاصدها فى آن واحد، بينما شرعية النظام عند الفقهاء مستمدة من شخص الحاكم باعتباره خليفة للنبي ومصدراً لسائر الولايات طالما تتوافر فيه الصفات الشخصية المحققة لشروط الإمامة (الإسلام، الذكورة، البلوغ، العلم... إلخ).

على عكس ابن تيمية الذى يعتبر الأمة هى الحاملة للأمانة بعد النبي، أى أنها الوارثة للنبوّة، ذلك الالتزام بالشريعة..

وينتقل الباحث فى الفصل الخامس والأخير إلى بحث "أثر ابن تيمية وصورته فى الفكر السياسى الإسلامى" ويتناول فى البداية - نظرية التوحيد عنده والتى تعتبر من أكثر النظريات تأثيراً فى الفكر الإسلامى.. ويذكر تأثر صاحب "شرح العقيدة الطحاوية" بها، ويعد هذا الكتاب المصدر الرئيسى الذى يستقى منه أنصار الفكر السلفى فى العصر الحديث عقائدهم الدينية، وهو الوسيط غالباً بينهم وبين فكر ابن تيمية، ثم أخذت نظرية التوحيد عند ابن تيمية بعداً تعبدياً اجتماعياً مع محمد بن عبد الوهاب الذى اكتفى بالتأكيد على نتائج توحيد الألوهية المتعلقة بالعبادات، متأثراً بسياقه الواقعى فى ذلك الوقت. أما عند سيد قطب فقد تحولت نظرية التوحيد إلى نظرية فى "الحاكمية" أى نظاماً فكرياً محدداً فى حكم الدولة، يقوم على أساس تفسير مفهوم الألوهية تفسيراً ذو دلالة سياسية حركية، ثم يتناول الباحث فى النقطة التالية أساس الإمامة، ويعود لتوضيح تميز موقف ابن تيمية عن بقية الفقه السنى فيما يتعلق بـ "شرعية النظام

الحاكم"، إذ أن الفقه السني عاجلها على أساس أن شرعية الولاية السياسية مستمرة من عصر النبوة إلى عصر الخلفاء الراشدين إلى ما بعده من العصور، إذ أن الإمامة عندهم هي "خلافة النبوة". أما ابن تيمية فقد رفض هذا التأسيس، وميز بين مرحلة الخلفاء الراشدين والمراحل التي جاءت بعدهم التي كانت ولاية قهر وغلبة، وفرق بين الخلافة والمملك، فبعد انتهاء عصر الخلافة الراشدة بدأ عصر ملوك المسلمين، ويرى الباحث أن مفهوم القدرة الذاتية هو مناط التكليف بالولاية عند ابن تيمية، ومن هنا اعتبر الولاية متعلقة بالراعي والرعية على السواء... وينقل الباحث تأثير كثير من الفقهاء والعلماء بابن تيمية في مسألة الخروج على الشريعة، سواء ابن عبد الوهاب أو غيره، وينقل عن الشهيد عبد القادر عوده قوله عن القوانين

الوضعية: "ومن الأمثلة الظاهرة على الكفر في عصرنا الحالي: الامتناع عن الحكم بالشرعية الإسلامية، وتطبيق القوانين الوضعية بدلاً منها"... وينقل نفس الموقف عن الشهيد سيد قطب ود. على جريشة... ثم يلخص الباحث في خاتمة دراسته ما توصل إليه من نتائج عبر فصول الدراسة، إن هذه الدراسة القيمة- يمكن أن تختلف أو تتفق مع ما ورد فيها من أفكار وتحليلات، إلا أننا لا نملك إلا تقدير الجهود الإبداعية المبذولة فيها، والروح الكفاحية الإيمانية التي تشع من بين سطورها، والقلق البالغ على مصير الأمة المسلمة في معركة البقاء الذي يظهر بين جنباتها.. ولعل ذلك بفضل جهود الطالب وإشرافه أستاذه القدير أ. د. حسن حنفى صاحب الاجتهادات القيمة في هذا المجال.

